الأمم المتحدة
A/RES/68/304

Distr.: General
17 September 2014

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون
البند ١٤ من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة في ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤

[دون الإحالة إلى لجنة رئيسية (*A/68/L.57/Rev.1*)]

٦٨/٣٠٤ – نحو وضع إطار قانوني متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية، المعتمد في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠[(١)] وإلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية وإلى وثيقته الختامية[(٢)]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥[(٣)]، وإلى متابعة نتائج مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ المتعلقة بالتنمية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا[(٤)]،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ووثيقته الختامية[(٥)] التي يُسلّم فيها بأن التمويل بديون يمكن تحملها هو عنصر مهم لحشد الموارد للاستثمار العام والخاص، وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري ووثيقته الختامية الصادرة باسم إعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية[(٦)]، وإلى قرار الجمعية العامة ٦٨/٢٠٤ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

---

(١) القرار ٥٥/٢.

(٢) القرار ٦٥/١.

(٣) القرار ٦٠/١.

(٤) القرار ٦٠/٢٦٥.

(٥) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(٦) القرار ٦٣/٢٣٩، المرفق.

14-60733 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تشير إلى قرارها ٢٧٩/٦٨ المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ٢٠١٤ بشأن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المتوخى عقده من أجل تقييم التقدم المحرز في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة، وتنشيط وتعزيز عملية متابعة تمويل التنمية، وتحديد العقبات والمعوقات التي تعترض تحقيق الغايات والأهداف المتفق عليها في ذلك الإطار، وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب على هذه المعوقات، ومعالجة القضايا الجديدة والناشئة، بما في ذلك في سياق الجهود المتعددة الأطراف التي بذلت في الآونة الأخيرة لتعزيز التعاون الإنمائي الدولي، مع مراعاة التحولات الجارية في ميدان التعاون الإنمائي، وعلاقات الترابط القائمة بين جميع مصادر تمويل التنمية، وأوجه التآزر بين أهداف التمويل لجميع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، ومراعاة الحاجة إلى دعم خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تشير أيضا إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠١٢ وإلى وثيقته الختامية المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[(٧)]،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ٣٠٣/٦٣ المؤرخ ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩، الذي أقرت فيه الوثيقة الختامية للمؤتمر المتعلق بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية وتأثيرها في التنمية الذي عُقد في نيويورك في الفترة من ٢٤ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩،

وإذ تؤكد الحاجة إلى تعزيز الاتساق والتنسيق وتجنب ازدواجية الجهود فيما يتعلق بعملية تمويل التنمية،

وإذ تحيط علما بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإصلاحات في النظام النقدي والمالي الدولي التي دعا إلى عقدها رئيس الجمعية العامة في دورتها الثالثة والستين[(٨)]،

وإذ تشير إلى قراراتها ٢٠٣/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ٢٢٣/٥٩ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٨٧/٦٠ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٨٨/٦١ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦ و ١٨٦/٦٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ٢٠٦/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ و ١٩١/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٤٤/٦٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٠ و ١٨٩/٦٦ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١

---

(٧) القرار ٢٨٨/٦٦، المرفق.

(٨) A/63/838.

و ١٩٨/٦٧ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ و ٢٠٢/٦٨ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣،

وإذ تلاحظ أن أزمات الديون السيادية مشكلة يتكرر حدوثها لها عواقب وخيمة على الصُعد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية ظاهرةٌ مألوفة في النظام المالي الدولي،

وإذ تلاحظ مع القلق أن عددا من البلدان النامية المنخفضة والمتوسطة الدخل لا يزال يواجه صعوبات في إيجاد حل دائم لمشاكل ديونه الخارجية، مما قد ينعكس سلبا على التنمية المستدامة في تلك البلدان،

وإذ تسلم بأن التصدي لمشاكل الديون السيادية التي تواجهها البلدان النامية جزءٌ هام من التعاون الدولي،

وإذ تؤكد ما لتخفيف الدين، الذي يتم على أساس كل حالة على حدة، من أهمية للبلدان النامية، بما يشمله من إلغاء للديون، حسب الاقتضاء، وإعادةٍ لهيكلة الديون كأداتين لتجنب أزمات الديون وإدارتها،

وإذ تؤكد أيضا ضرورة السعي إلى إرساء سياسات وقائية مسؤولة للتصدي للأزمات المالية بغية تحسين شفافية النُظم المالية الوطنية واستدامتها،

وإذ تسلم بالحق السيادي لكل دولة في أن تعيد هيكلة ديونها السيادية، وهو الحق الذي ينبغي ألا تعطله أو تعرقله أي تدابير تتخذها دول أخرى،

وإذ تسلم أيضا بأن مساعي الدول لإعادة هيكلة ديونها السيادية ينبغي ألا يحبطها أو يعرقلها الدائنون التجاريون، بما في ذلك صناديق الاستثمار المتخصصة من قبيل الصناديق التحوطية، الذين يسعون إلى شراء ديونها المتعثرة في الأسواق الثانوية بأسعار مخفضة للغاية وعلى سبيل المضاربة لكي يطالبوا بالسداد الكامل لها عبر سبل التقاضي،

وإذ تلاحظ أن دائني القطاع الخاص الذين يمولون الديون السيادية أصبحوا كثيرين وغير معروفين ومن الصعب التنسيق بينهم وأن هناك مجموعة متنوعة من أدوات الدين وطائفة عريضة من الجهات المخولة سلطة إصدار الدين، وهو ما يجعل إعادة هيكلة الديون السيادية عملية معقدة،

وإذ تلاحظ أيضا الشواغل التي أُعرب عنها في الإعلان الصادر عن مؤتمر قمة رؤساء دول وحكومات مجموعة الـ ٧٧ والصين الذي عُقد عن موضوع ”من أجل نظام عالمي جديد للعيش الكريم“ في سانتا كروز دي لاسييرا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، في

١٤ و ١٥ حزيران/يونيه ٢٠١٤[٩]، وهي من شواغل تتعلق بما يُسمى ''الصناديق الانتهازية'' وبأنشطتها التي يغلب عليها طابع المضاربة، مما يشكل تهديدا لجميع عمليات إعادة الهيكلة التي تتم في المستقبل لديون البلدان النامية والمتقدمة النمو على السواء،

وإذ تضع في الاعتبار المبادرات التي جرت دراستها في إطار المؤسسة الدولية للتنمية التابعة للبنك الدولي وفي صندوق النقد الدولي من أجل مواجهة أنشطة ما يُسمى ''الصناديق الانتهازية''، وكان من ضمن أهدافها منع هذه الصناديق من التكسب من الدعاوى التي تقيمها ضد البلدان المدينة التي تضطر لتحويل الكثير من مواردها لمواجهة أعباء هذه الدعوى مما يخل بالغرض من عمليات إعادة هيكلة الديون،

وإذ تشير في جملة أمور إلى العمل الذي قام به صندوق النقد الدولي في عام ٢٠٠٣، بدعم من اللجنة الدولية للشؤون النقدية والمالية، لصياغة مقترح بشأن آلية لإعادة هيكلة الديون السيادية،

وإذ تؤ كد أهمية المبادئ المتعلقة بتشجيع الإقراض والاقتراض السياديين المسؤولين التي أصدرها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، وتهدف إلى التقليل من شيوع أزمات الديون السيادية ومنع حدوث حالات الاستدانة التي لا يمكن تحملها والمحافظة على معدل نمو اقتصادي ثابت والمساعدة على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، من خلال تشجيع الاقتراض السيادي المسؤول،

وإذ تؤ كد أيضا ضرورة الاستمرار في معالجة مواطن الضعف وأوجه الاختلال التي تعتري النُظم وضرورة بذل الجهود المتواصلة من أجل إصلاح النظام المالي الدولي وتعزيزه،

وإذ تلاحظ مع القلق أن النظام المالي الدولي لا يتوافر له إطار قانوني سليم لتيسير إعادة هيكلة الديون السيادية بصورة منظمة يمكن التنبؤ بها، وهو ما يزيد من ارتفاع تكاليف عدم الامتثال،

وإذ تقر بضرورة إنشاء إطار قانوني ييسر إعادة هيكلة الديون السيادية بصورة منظمة، ويسمح باستعادة مقومات السلامة والقدرة على النمو دون إيجاد محفزات تزيد بشكل غير مقصود من مخاطر عدم الامتثال، ويكون رادعاً يثني الدائنين عن تحريك إجراءات التقاضي المعطِلة التي قد يلجؤون إليها أثناء التفاوض على إعادة هيكلة الديون،

---

(٩) A/68/948، المرفق.

وإذ تؤكد في هذا السياق أهمية إرساء مجموعة واضحة من المبادئ تتناول إدارة الأزمات المالية وحلّها وتأخذ في الاعتبار إلزام دائني القروض السيادية بالتصرف بحسن نية وبروح من التعاون من أجل التوصل لتوافق للآراء بشأن إعادة تنظيم ديون الدول السيادية،

وإذ تسلم بأن عمليات إعادة هيكلة الديون ينبغي أن يكون عنصرها الأساسي هو تحديد إمكانات السداد الحقيقية حتى لا تؤدي إلى الإضرار بالنمو الاقتصادي وبمساعي إنجاز الأعمال غير المكتملة في سياق الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥،

وإذ تؤكد أن التطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه أمران ضروريان في سياق إعادة هيكلة الديون السيادية بغية جعل هذه العملية وسيلة أكثر فعالية لتنفيذ الأهداف والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة وتعظيم أهمية دورها في العلاقات بين الدول،

١ - **تشدد** على الأهمية الخاصة التي يتسم بها إيجاد حل فعال وشامل ودائم وحسنِ التوقيت لمشاكل ديون البلدان النامية وذلك من أجل تعزيز نموها الاقتصادي وتنميتها الشاملين للجميع؛

٢ - **تدعو** إلى تكثيف الجهود الرامية إلى تجنب أزمات الديون من خلال تعزيز الآليات المالية الدولية لمنع نشوب الأزمات وحلها، بالتعاون مع القطاع الخاص وبغية التوصل لحلول مقبولة للجميع؛

٣ - **تهيب** بجميع الدول الأعضاء وبمنظومة الأمم المتحدة اتخاذ التدابير والإجراءات المناسبة لتنفيذ الالتزامات والاتفاقات والقرارات الصادرة عن المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة، ولا سيما ما يتعلق منها بمسألة قدرة البلدان النامية على تحمل الدين الخارجي، وتدعو مؤسسات بريتون وودز والقطاع الخاص إلى القيام بذلك؛

٤ - **تسلم** بالأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية، وفقا لولاية كل منها، وتشجعها على مواصلة دعم الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة وإيجاد حل دائم لمشكلة ديون البلدان النامية؛

٥ - **تقرر** أن تضع وأن تعتمد على سبيل الأولوية خلال دورتها التاسعة والستين، عن طريق عملية تفاوض حكومية دولية، إطارا قانونيا متعدد الأطراف لعمليات إعادة هيكلة الديون السيادية، وذلك توخياً لجملة أمور منها زيادة فعالية النظام المالي الدولي واستقراره والقدرة على التنبؤ باتجاهاته، وتحقيق النمو الاقتصادي المطرد الشامل المنصف وبلوغ التنمية المستدامة، وفقاً للظروف والأولويات الوطنية؛

٦ - **تقرر أيضاً** أن تحدد طرائق إجراء المفاوضات الحكومية الدولية بشأن نص الإطار القانوني المتعدد الأطراف واعتماده في الجزء الرئيسي من دورتها التاسعة والستين، قبل نهاية عام ٢٠١٤.

الجلسة العامة ١٠٧
٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤